بعد نجاحها في ادخال الاسرائيليين الى العراق:

هل تنجح الزعامات الكردية في اقامة الشرق الاوسط الجديد انطلاقاً من الشمال العراقي؟

ثناء محمد*

■ غريب هو امر الزعامات الكردية في العراق، ذلك انها لم تدرك ان العلم العراقي الرسمي هو «علم البعث والانفال والقصف الكيمياوي والمقابر الجماعية وتجفيف الاهوار وتدمير العراق باكمله» الا الآن! وتحديداً بعد ان سمحت للصهاينة، الذين يحملون الحقد الكبير على هذا العلم، بالانتشار في كافة انحاء العراق، وتناست الزعامات الكردية ما فعلته هي اثناء نزاعاتها وقتلها للاكراد، ونسيت ايضاً تحالفاتها مع صدام حسين قبل ان تتحالف مع الامريكان والصهاينة من اجل احتلال العراق وتدميره. واذا كان مسعود البرزاني قد حذر من ان الاكراد قد يختارون الاستقلال يوما ما، فانه يجب على الجميع من ابناء العروبة والاسلام اخذ هذا التهديد على محمل الجد، لا سيما وان هذا التهديد سيؤدي الى اقامة اسرائيل ثانية في الخاصرة الاخرى للوطن العربي، بعد ان استكمل الصهاينة والاكراد وبعض الزعامات العراقية المتصهينة عدتها في ذلك، من خلال الانتشار الرهيب للصهاينة في العراق، وهو ما يؤكده الكاتب السوري محمد الحوراني في كتابه الصادر اخيراً والموسوم بـ:«التغلغل الاسرائيلي في العراق من الثورات الكردية الى الحكومات الانتقالية». يتحدث الكاتب في مطلع كتابه عن بداية العلاقة بين الاكراد والصهاينة فيقول: «ما بين قصة اجراء عملية في القلب للطفلة الكردية (بيان) في احد المشافي الاسرائيلية في اواخر تشرين الثاني (نوفمبر) من عام 2003، وقصة ارسال اليهودي (الياهو غباي) محملاً بكيس من الذهب لتقديمه هدية الى الباب العالي، لالغاء حكم الاعدام الذي اصدره الاتراك بحق الزعيم الكردي عبد السلام البرزاني، والد الملا (مصطفى البرزاني)، ونجاحه في ذلك لكن في الوقت الضائع، حيث عاد مع العفو عن الزعيم الكردي، ولكنه وجد الحكم قد طبِّق عليه قبل يوم واحد من عودة (الياهو)، ما بين هاتين القصتين اللتين تبعدان عن بعضهما اكثر من نصف قرن، تمتد فصول العلاقة الكردية ـ الاسرائيلية، من غير ان يعني هذا ان العلاقة بدات في القصة الثانية وانتهت مع الاولى، اذ ان العلاقة تسبق قصة الاعدام بسنين عدة. فقبل انشاء دولة اسرائيل كان للوكالة اليهودية مندوب في بغداد تحت غطاء العمل الصحافي واسمه (روفين شيلوا) وقد غاص في جبال كردستان وطوَّر صلاته مع بعض الاكراد في العراق عام 1931. كما انه من غير الممكن ان تنتهي، هذه العلاقة، مع اجراء العملية للطفلة المريضة، بل انها ستتطور من هنا بشكل مذهل وهذا ما اكدته الاحداث، فالعلاقة الكردية ـ الاسرائيلية عقب الاحتلال الامريكي للعراق لم تعد مقتصرة على مدن الشمال، كما كانت في السابق، انما تعدتها الى الوسط والجنوب، وملأ الاسرائيليون العراق من بابه الى محرابه. ويتحدث الكاتب الاسرائيلي (شلومو نكديمون) في كتابه (الموساد في العراق ودول الجوار) عن بداية العلاقة بين الاسرائيليين وعائلة البرزاني الكردية الشهيرة ومنطقة بارزان التي تنتسب اليها العائلة و(التي تعني ارض الهجرة) وكذلك عن الشيخ سعيد، جد البرزاني الذي كان من المناوئين للسلطة العثمانية، ثم ابنه الشيخ محمد الذي ثار ضد الانكليز سنة 1926، وتوفي بعدها ليتمَّ تنصيب شقيقه احمد شيخاً للقبيلة، وفي عام 1943، تسلم الابن الخامس (مصطفى) عصا القيادة، اذ تلقى تدريسه الابتدائي في برزان، وواصل الدراسة في تركيا، ليستكمل علومه الدينية في السليمانية، قبل ان يبدا في عام 1931، نشاطه في التمرد الكردي. وبدأ مصطفى البرزاني في السليمانية بلورة اهدافه السياسية، وطالب باستقلال كردي الا ان نوري السعيد رفض المطالب الكردية، وهنا ندرك زيف الدعاوى القائلة بان ثورات البرزاني كانت بمجملها ثورات محلية، ولم تكن تهدف الى اية فكرة انفصالية بل بسبب الحاجة الى الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية، وحين بدا البرزاني بحشد قواته، اقترحت عليه الحكومة العراقية في آب (اغسطس) من عام 1945، ان ينتقل الى اية منطقة عراقية خارج كردستان الا انه رفض العرض وفي 10 آب (اغسطس) عام 1945، نشبت معارك طاحنة بين الجيش العراقي والمتمردين الاكراد، وقامت القبائل المعادية لعشيرة البرزاني بتشكيل قوات مناوئة للتمرد البرزاني سميت (فرسان صلاح الدين) الذين اطلق عليهم البرزاني لقب (الجحوش). ويذكر مؤلف الكتاب ان جريدة (الثورة العربية) وهي الجريدة الناطقة باسم حزب البعث اوضحت ان (الجحوش) كانوا مرتزقة يقاتلون من اجل شيوخهم نظير مقابل نقدي، ولم يكن العراقيون قادرين دائماً على الثقة بهم، او الاعتماد عليهم. وفي 30 ايلول (سبتمبر) عام 1945، قرر البرزاني اجتياز الحدود والسكن في شمال غرب ايران الى جوار الاكراد هناك، تحت حماية الجيش الاحمر ابان الحرب العالمية الثانية. وكان السوفييت في حينها يشجعون التطلعات القومية الكردية، وقد ساعدوه على اقامة كيان كردي باسم جمهورية مهاباد عام 1946، في منطقة (ماهاباد) على قطاع ضيق الى الشرق من الحدود العراقية التركية، بيد ان هذه (الجمهورية) لم تدم سوى سنة واحدة فقد سحب السوفييت حمايتهم لها، وسارع الايرانيون الى السيطرة على اراضيها والاعلان عن الغائها، وقد فرّ مصطفى البرزاني الذي قاد جيش جمهورية (ماهاباد) بجلده ومعه 500 من اتباعه وقضى 46 يوماً في طهران، وفشلت محاولاته للحصول على مأوى مؤقت له ولرجاله في الولايات المتحدة، وهرب البرزاني الى روسيا بعد مسيرة 52 يوماً عبر الاراضي التركية، ووصل في 1947/6/18، وعاش على اراضي الاتحاد السوفييتي وهناك دخل دورات وتدريبات عسكرية مع مقاتليه، وتعلموا اللغة الروسية، وقد تزوج معظم مؤيديه الذين كانوا معه من نسوة تركمانيات ومسيحيات روسيات، ولتدبير معيشته اشتغل مصطفى البرزاني قصاباً في احدى المدن الروسية، وكانت معاملة القادة السوفييت له سيئة لغاية وفاة ستالين عام 1953، حيث تحسنت معاملته وخصص خروتشوف له شقة خاصة، وارسله لاستكمال تعليمه وثقافته في معهد اعداد الكوادر التابع للحزب الشيوعي، وكان البرزاني يأتي بين فترة واخرى الى سورية، وقابل جمال عبد الناصر، وحصل من خلال مؤتمر الدول الآسيوية والافريقية عامي 1955 و1957، على تاييد حق الاكراد في مطالبهم الوطنية. وبعد ثورة 14 تموز (يوليو) عام 1958، كان البرزاني في براغ، حين اصدر عبد الكريم قاسم عفواً خاصاً عن مصطفى البرزاني وجماعته، ووجه الدعوة له للعودة الى العراق، واصدر قراراً بان العرب والاكراد شركاء في الوطن. وعاد البرزاني واستُقبل استقبال الابطال في العراق. وقد ادت عودة البرزاني الى العراق الى اشعال العديد من الاضواء الحمراء في الغرب، وخاصة بعد ورود معلومات عن ان البرزاني مستمر في اجراء لقاءات مع دبلوماسيين سوفييت في سورية ممن يعملون في بغداد، مما زاد الشكوك الغربية، في انه يعمل بتكليف من الاتحاد السوفييتي، وشرع الغرب في البحث عن زعيم كردي بديل». وبعد ذلك يتحدث المؤلف عن التغلغل الاسرائيلي الرهيب في عراق ما بعد صدام حسين، وعن التسهيلات التي قدمها بعض القادة في العراق الجديد للمحتل وعلاقاتهم مع المنظمات الصهيونية مؤكداً ان العلاقة التي ظهرت بين بعض الزعامات العراقية وبين الصهاينة عقب احتلال العراق في العام 2003، لم تكن وليدة اللحظة، انما اتت كثمرة من الثمار العفنة لمسيرة طويلة من لقاءات المعارضة العراقية ـ سابقاً ـ مع زعماء الحركة الصهيونية في اسرائيل وغيرها من بلدان العالم لا سيما اوروبا وامريكا، ولعل من ابرز اقطاب المعارضة العراقية الذين اسّسوا للعلاقات العراقية ـ الصهيونية: نوري عبد الرزاق، احمد الجلبي، انتفاض قنبر، كنعان مكية، وكانت (رابطة الدفاع اليهودي) وهي احدى اقدم المنظمات الارهابية الصهيونية وجهت رسالة شكر الى هؤلاء الاشخاص لما قدموه من خدمات جليلة للصهيونية، وبعد فترة ليست بالبعيدة اصدرت الرابطة نفسها بياناً يتضمن شكر الرابطة وتقديرها لعدد من الزعامات السياسية العراقية على دورها في نشر افكار الديمقراطية وحقوق الانسان والسلام، وتتفاخر الرابطة في الرسالة بانها تقف وراء اغلاق مواقع انترنت عراقية وطنية وقومية خدمة لصديقيها العظيمين فخري كريم، ونوري عبد الرزاق، واشاد بيان الرابطة بشكل كبير بالجلبي، بالاضافة الى من اسمته (المناضل الكبير الاستاذ الدكتور فخري كريم زنجنه) السكرتير العام الفعلي الاسبق للحزب الشيوعي العراقي ورئيس تحرير جريدة (المدى) والذي اسهم في تحرير العراق من نظام حزب البعث الفاشي، ووصف بيان المنظمة اليهودية نوري عبد الرزاق بانه (مهندس تطهير لبنان من المنظمات الفلسطينية الارهابية سنة 1982، ولم ينكر نوري عبد الرزاق في رسالة نشرتها له صحيفة «الوطن» السعودية بتاريخ 2003/10/2، علاقاته مع اسرائيل ورغبته في اقامة علاقات اسرائيلية ـ عراقية، يقول نوري عبد الرزاق في رسالته: «لا انكر انني مع الولايات المتحدة التي اتت الى العراق بدافع انساني لتحرير شعبه. وسوف تذهب، ونبقى احراراً، وسنعترف بحقوق اليهود في وطن قومي. اليسوا كبقية الناس في حاجة لوطن»؟.

لما كان حكام العراق، في ظل الاحتلال، على يقين تام بان صقور الادارة الامريكية، ومن ورائهم حكام اسرائيل هم المعنيون قبل اي كان، باستمراريتهم في لعب دور كبير في شتى مناحي الحياة العراقية سياسية كانت ام اقتصادية، داخلية ام خارجية، فانهم عمدوا الى ارضاء الامريكان والاسرائيليين بكل الطرق الممكنة، لا بل ان هذا هو احد العوامل التي قذفت بهم الى السلطة، ولعل من ابرز الخطوات لارضاء الصهاينة، والتي قامت بها حكومة اياد علاوي، الموافقة على فتح سفارة للكيان الصهيوني بالقرب من السفارة الامريكية في منطقة القصر الجمهوري، ونقلت صحيفة «السبيل» الاردنية في عددها الصادر بتاريخ 2004/7/6، عن مصدر وثيق الصلة بحزب الوفاق الوطني الذي يتزعمه علاوي انه تم التوقيع على اتفاق مبدئي ينص على ان تقوم الحكومة الصهيونية بتاجير الارض التي تريد انشاء سفارتها عليها، وسيكون المبنى في البداية مكتباً لتمثيل المصالح الاسرائيلية في العراق، ثم يصبح فيما بعد مقراً للسفارة الصهيونية.

ولم تكن قد مضت اربعة اشهر على الاحتلال الامريكي الاسرائيلي للعراق عندما تم الاعلان عن افتتاح مركز اسرائيلي للدراسات الشرق الاوسطية في بغداد، ليكون اول بداية علنية للتغلغل الاسرائيلي في عراق ما بعد صدام حسين. وفي تصريحات خاصة لـ (اسلام اون لاين.نت) الجمعة 2003/8/15 تقول مصادر عراقية موثوقة ان اسرائيل تمكنت من افتتاح المركز في 2003/8/1، حيث خصصت له مبنىً كبيراً تم استئجاره في شارع (ابو نواس) المطل على نهر دجلة. وسيكون هذا المركز الذي باشر عمله بالفعل في الفترة المذكورة اول مركز اسرائيلي يعمل علانية في بغداد بعد سقوطها، وقد تمكن من الحصول على التصريحات اللازمة من قوات الاحتلال الامريكية ومن وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون)، وان حراسة امريكية مشددة تفرض حوله. ويتبع المركز لمؤسسة اسرائيلية تدعى (ميمري) (مركز دراسات الصحافة العربية)، وقد انشئ قبل حوالي خمس سنوات ومقره الرئيس في العاصمة الامريكية واشنطن، وله فروع منتشرة في لندن وبرلين والقدس الغربية وسيتولى (ظاهرياً) متابعة الصحافة العربية الصادرة في الوطن العربي والدول الاوروبية ولا سيما بريطانيا، حيث يقوم بترجمة المقالات الهامة الصادرة في الصحف بهذه المناطق الى اللغات العبرية والانكليزية والالمانية والفرنسية والايطالية وتوزيعها على المشتركين، كما يقوم بتزويد المؤسسات الاسرائيلية الرسمية بهذه الترجمات.

و في محاولة منه لاهانة العرب والمسلمين حكاماً ومحكومين، يتحدث احد رجال الاعمال الاسرائيليين، وهو اسرائيلي يحمل الجنسية الاميركية عن وجبة يوم السبت اليهودية التي تناولها مع عدد من الجنود الامريكيين اليهود في قصر الرئيس العراقي السابق صدام حسين الذي تحول الى مقر للقيادة الامريكية. وقال رجل الاعمال الذي طلب عدم ذكر اسمه وجبة سبت يهودية في قصر صدام... ماذا اقول لك... كان هذا رائعاً. واشار التقرير الى فتح مكتب بغداد الاسرائيلي الذي وان كان لا يحمل لافتة تشير الى هويته، الا انه بات مقصد الاسرائيليين الذين يزورون بغداد. كما ان عدداً من اليهود من اصل عراقي توجهوا الى مكاتب محاماة اسرائيلية طالبين مساعدتهم في العودة الى العراق. ويؤكد هذا ما ذكره الصحافي البريطاني (برانت وت كير) في مقاله المنشور في السابع من تشرين الاول (اكتوبر) 2003، في صحيفة «الغارديان» البريطانية، والذي يتحدث فيه عن الشركات والمكاتب العراقية الصهيونية التي كانت تفتح المجال امام المستثمرين اليهود، ومن هذه المكاتب مكتب سالم الجلبي او شركة سالم الجلبي وجماعته، يقول هذا الصحافي: «ان هذه الشركة تدار من قبل اربعة محامين عراقيين وثلاثة مستشارين دوليين من داخل فندق فلسطين في بغداد. وهذا المكتب او الشركة التي تاسست من قبل سالم الجلبي وهو ابن اخ احمد الجلبي، ومكتب سالم الجلبي المسمى (المكتب الدولي العراقي للمحاماة والاستشارات القانونية) ومختصره (I.I.L.G) هو المكتب الوحيد المؤهل لان يساعدك اذا ما حلمت بقفزة نحو الثراء السريع من العراق، كما يقول القائمون عليه. اما شريك سالم.. فهو السيد مارك زيل وهو محامي حزب اليمين الصهيوني الليكود والذي لديه عدة مكاتب في (القدس، وواشنطن)، والذي كان شريكاً للسيد (دوغلاس فيث) وهو احد صقور البنتاغون والمعنيين الاساسيين باعادة اعمار العراق، ـ كما انه ـ اي فيث ـ احد كُتَّاب الوثيقة الشهيرة المسماة (الصفقة النظيفة) والتي نشرت عام 1996، واقترحت الاطاحة بصدام حسين كخطوه اولى لاعادة رسم اسرائيل في الشرق الاوسط». وتعزيزاً للعلاقات الكردية الصهيونية، ورغبة منها في تعزيز القدرة العسكرية والقتالية للمقاتل الكردي، استانفت وحدات الامن الاسرائيلي قبل نهاية العام 2005 بايام قليلة نشاطها، الذي لم ينقطع اصلاً، بشكل واسع في المنطقة الكردية بشمال العراق، حيث عملت على تدريب عناصر الامن الكردي هناك. وقد اختار الامن الصهيوني عناصر هامة جداً في الجيش لتدريب العناصر الكردية حيث تواجد عشرات الاسرائيليين من خريجي الوحدات القتالية المختارة في شمال العراق، لتدريب وحدات كردية على الحراسة، ومحاربة الارهاب، وهذا جزء من نشاط واسع النطاق يجري تنفيذه من خلال التعاون الاسرائيلي مع الحكم الكردي. وبحسب صحيفة «يديعوت احرنوت» الصادرة يوم الجمعة 2005/12/2 فان العناصر الامنية الاسرائيلية في العراق تساندها شركات كبرى تعمل على تزويد الامن الكردي بالاسلحة والعتاد وتؤكد الصحيفة مشاركة العديد من الشركات الاسرائيلية وعلى راسها «موتورولا» و«ميغل» اللتان زودتا العتاد والقوى البشرية لمشاريع يصل حجمها الى مئات ملايين الدولارات. واكدت الصحيفة ان اسرائيل تعمل بشكل كبير في العراق من خلال شركاتها هناك، وانها تبذل جهوداً كبيرة في الوقت الراهن لانشاء مطار دولي يحمل اسم «هاولر» قرب مدينة اربيل في شمال العراق بصورة سرية.

ان من يقرأ كتاب «التغلغل الاسرائيلي في العراق» يعي حجم المخاطر المحدقة بهذا البلد الذي شكل لفترة من الفترات عمقاً استراتيجياً للدول المجاورة له، الا ان الظاهر اليوم ان انطلاقة الشرق الاوسط الجديد الذي بشرت به وزيرة الخارجية الامريكية سيكون من هذا البلد، مع الاسف، ومن شماله تحديداً لا سيما بعد التلميحات الانفصالية التي اعلنها البرزاني تمهيداً لقيام الدولة الكردية، وبعد محاولتهم تدمير كل ما يمت الى عروبة العراق بصلة بدءاً من علمه وانتهاء ببرامجه التعليمية ومناهجه التربوية، وهو ما سيكون الخطوة الاولى في سبيل اقامة شرق اوسط جديد وضم دول لاخرى بغية شرذمة المنطقة وخلق انظمة اكثر موالاة من الانظمة الحالية. وبالرغم من التعهد الكردي بالبقاء في عراق موحد، الا ان الاكراد لم يتوقفوا لحظة واحدة عن بناء اقليمهم، ليجعلوا منه دولة مستقلة تحقق المطامع الامريكية والصهيونية في المنطقة، بعدما قطعوا اشواطاً في عقد من الحكم الذاتي. فقبل اثارتهم مسالة النشيد والعلم الكرديين، توحدت في ايار (مايو) الماضي منطقتا مسعود البارزاني و جلال طالباني في حكومة واحدة، تمهيداً للانفصال التام والذي من شأنه ان يفتح ابواب جهنم على المنطقة باسرها. بقي ان نذكر اخيراً السيد مسعود البارزاني باحداث عام 1996 عندما دافع الجيش العراقي تحت هذا العلم، الذي ينادي اليوم بازالته، عنه وعن مقاتليه عندما كانت قوات جلال الطالباني على ابواب مدينة اربيل، وكانت تستعد لاقتحامها.

* كاتبة سورية

بوازع ضمان إفلات مسؤولين سامين من تتبع جنائي دولي لتورّطهم في جرائم ضد الإنسانية

صمود السلطة السودانية زائف في دارفور

عمر المستيري*

■ نبرة انتصارية طغت على التصريحات الرسمية السودانية المرحّبة بقرار الاتحاد الإفريقي يوم 20 ايلول (سبتمبر) 2006 بخصوص تمديد مهمة قواه في قطاع دارفور السوداني مدة ثلاثة أشهر إضافية، إلى نهاية 2006. كيف لا، والحلّ ـ الذي كانت تدعو له السلطة السودانية ـ أقرّ بعدما تمّت تزكيته من أطراف هامّة مثل منظمة الأمم المتحدة (التي التزمت بإمداد القوى الإفريقية بالعتاد والدعم اللوجستي) والجامعة العربية (التي يترتب عليها تمويلها ـ 1ـ)... يظهر القرار المذكور، وإلى حدّ كبير، كإذعان دولي لصرامة الرئيس السوداني اللواء عمر البشير وكإقرار ضمني بتعليق قرار مجلس الأمن عدد 1706 الصادر في 31 آب (اغسطس) 2006 والقاضي بنشر قوى تابعة للأمم المتحدة داخل إقليم دارفور. وحتّى الحكومات الغربية التي سبق أن تحمّست للقرار 1706 صار عدد منها لا يخفي ارتياحه اليوم من «المخرج» المعلن يوم 20 ايلول (سبتمبر) والذي ينهي ـ مؤقتا ـ أزمةً اندلعت مع معارضة حكومة الخرطوم القوية لقرار مجلس الأمن المذكور في تحد لـ «المجموعة الدولية» غير مسبوق منذ غزو العراق.

مَخرج متوقّع

بيد أن هذه التطورات لم تفاجئ الكثير من المراقبين. فالقرار 1706 اشترط موافقة الحكومة السودانية قبل أي شروع لنشر القوى الأممية، ممّا اعتُبر صيغة توفيقية تراعي إلى حدّ ما الرأي السوداني. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ المساعي الغربية هدفت منذ شهور إلى الحصول على تعاون مع حكومة الخرطوم. هكذا سارعت الإدارة الأمريكية، قبل استصدار القرار 1706، إلى إرسال جنداي فرازر نائبة وزيرة الخارجية إلى السودان لعرض عدد من «الحوافز» على الحكومة من بينها رفع العقوبات الدولية السارية منذ أكثر من عقد من الزمن كما اقترحت عقد لقاء بين بوش والبشير بمناسبة الجمعية العامة للأمم المتحدة. في هذا الإطار تبدو لهجة خطاب بوش إزاء السودان ـ وإن حرص على تحاشي أوصاف حادّة خصّ بها إيران حديثا ـ موجّهة للتجاوب مع الحملة الداخلية الضخمة حول دارفور أكثر منها إلى أخذ تدابير عملية لا تسمح بها أوضاع إدارة بوش المتعكّرة داخليا ودوليا من جراء الورطة العراقية.

«دبلوماسية مكبرات الصوت» وأوحال منظمة الأمم المتحدة

على هذا الأساس انحصرت الجهود الأمريكية في نطاق الضغط الدبلوماسي على حكومة الخرطوم قصد «إقناعها» بـ«المنافع» التي قد تجنيها من تعاون فعلي مع الأمم المتحدة على تفعيل القرار 1706. فتحذيرات كوندي رايس القوية للقيادة السودانية التي صرحت بها يوم 27 ايلول (سبتمبر) تلاها نقد لاذع وجّهه البريطاني مارك مالوك براون، المساعد الرئيسي للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة كوفي عنان، إلى حكومتي بوش وبلير حيث لم يتردّد، في تصريح لصحيفة «الاندبندنت» بتاريخ 29 ايلول (سبتمبر)، على التنديد بـ«دبلوماسية مكبرات الصوت» والتهديدات «غير المجدية» في ملف دارفور، تصريحات لاقت الدعم بعد زيارة رئيس المفوضية الأوروبية خوان مانويل باروزو الذي ناشد «كلا من الخرطوم والدول الغربية أن تبدي مرونة كافية للتوصل إلى صيغة تسمح للأمم المتحدة بتحسين الأوضاع الأمنية في دارفور» خلال زيارته إلى الخرطوم يوم السبت 30 ايلول (سبتمبر) 2006. هناك في الواقع شبه إجماع يسود داخل المنظمة الأممية على الاعتراف بأنه لا يوجد أي بلد اليوم مستعد إلى إرسال جنوده لمواجهة الجيش السوداني ممّا دفع كوفي عنان إلى التذمّر من «عجز» المنتظم الأممي على تفعيل قرارات مجلس الأمن العديدة المتعلّقة بدارفور حيث «نشاهد الرجال والنساء والأطفال يشرّدون من بيوتهم بواسطة القتل والاغتصاب وحرق قرى بأكملها، ممّا يضفي طابعا ازدرائيا على طموحنا، بوصفنا مجموعة دولية، إلى توفير حماية تجاه أبشع المعاملات» مثلما جاء في خطابه لدى افتتاح الجلسة العامة الـ61 للأمم المتحدة. واعتبر الرئيس الأمريكي أن قضية دارفور قد تضع «مصداقية الأمم المتحدة» على المحكّ.

صلب قضية دارفور: مأساة فظيعة

السلطة السودانية التي أرفقت تصلّبها الدبلوماسي بحملة إعلامية عنيفة شهّرت بـ«محاولات الغزو» و«نوايا إعادة الاستعمار» و«مخطّطات التقسيم» و«مرامي الاستيلاء على الموارد النفطية» لتبرير رفضها انتشار القوى الأممية بدارفور، متوعّدة «الغزاة» بتحويل التراب السوداني إلى مقابر لهم، لا تبالي في الواقع بالسيادة الوطنية السودانية (2)، إذ سبق وأن تنازلت عنها للسماح لآلاف الجنود التابعين للاتحاد الإفريقي بالانتشار في التراب السوداني (3) ... هذه القوى التي أجمعت التقديرات على اقتصارها على دور المتفرّج، من جراء إمكاناتها الهزيلة، وعدم قدرتها على منع الانتهاكات الجسيمة التي تقترفها القوى النظامية وأتباعها من قبائل الجنجويد.

الصرامة الرسمية السودانية ـ في رفض انتشار جنود تحت لواء الأمم المتحدة ـ ترجع في حقيقة الأمر أكثر إلى حالة الذعر التي انتابت القيادة منذ يوم 31 اذار (مارس) 2005 لمّا أحال مجلس الأمن، بمقتضى القرار 1593، ملف دارفور على المحكمة الجنائية الدولية مرفقا بقائمة اسمية موجّهة للمدعي العام تخص 51 مسؤولا بجهاز الدولة السودانية يفترض فتح تتبّع جنائي في شأنهم من جرّاء اقترافهم جرائم ضد الإنسانية. أمام هذه الورطة، الناجمة عن نهجها الاستبدادي، اختارت القيادة السودانية اللجوء إلى الهروب إلى الأمام بتعزيز الحملة العسكرية ضد أهالي دارفور وإلى تضليل إعلامي يهدف إلى حجب صلب قضية دارفور عن أنظار الرأي العام العربي وإخفاء المأساة الفظيعة التي أصابت أهالي الإقليم والتي تقدّر ضحاياها بالملايين تعرضوا لحملات واسعة للقتل الأعمى (قرابة الـ200000 قتيل) والاغتصاب والتعذيب والتهجير والنهب والسلب. وتبعا لذلك تعتبر محاولات الابتزاز للدعاية النظامية التي عمدت إلى إقامة علاقة بين دارفور وجنوب لبنان مزرية تماما إذ سعت إلى تشبيه صمود اللواء البشير المزعوم، في وجه «المؤامرة الصهيونية» (التي طالت السودان)، بمقاومة لبنان بزعامة حزب الله (4) للعدوان الإسرائيلي الأخير. فمقاتلو حزب الله واجهوا جيشا غازيا يعدّ من أقوى جيوش العالم وأحدثهم عتادا في حين سخّر الجيش السوداني النظامي طائراته لإبادة مواطنين عزل الذين هم ليسوا بالغزاة وإنما رعاياه الذين يتوجب عليه أن يسخّر طاقاته في حمايتهم.

إجماع عربي رسمي لمؤازرة حكومة الخرطوم... وسكوت النخب المخجل عن المأساة للأنظمة العربية، التي أحجمت عن مؤازرة لبنان وحزب الله، وسارعت بالمقابل إلى نجدة النظام السوداني.

فهي تغافلت عن فظاعة الجرائم التي اقترفت بدارفور في حين انتقدت الجامعة العربية القرار 1706 ووصفته بالـ«متعجّل» وتجرأ وزير الخارجية المصري على تحذير الولايات المتحدة من عواقب نشر قوات أممية دون موافقة الحكومة السودانية. (5) هذا ليس بالغريب، فقرار مجلس الأمن يعني إحالة ملف انتهاكات دارفور على المحكمة الجنائية الدولية وهي سابقة تنذر بنهاية عهد تمتعت خلاله الأنظمة العربية بحصانة كاملة للعبث بمواطنيها.

من المؤسف أن النخب العربية لم تقدّر قرار مجلس الأمن رقم 1593 حقّ التقدير لما انجرّ عنه من فتح بوابة الأمل أمام تطلّعات ملايين ضحايا الاستبداد ونشطاء حقوق الإنسان في العالم العربي.

وذلك على الرغم من أنّ القرار يكرّس في الوقت ذاته تنازلا خطيرا للجهات المعادية للمحكمة الجنائية الدولية ولجميع آليات مكافحة الإفلات من العقاب والتي تتزعّمها الولايات المتحدة الأمريكية ـ بإقرار مجلس الأمن لمبدأ استثناء منظوريها في قضية جرائم دارفور ـ ممّا يؤدّي إلى تفاقم قاعدة ازدواجية المعايير المعتمدة حاليا داخل الأمم المتّحدة ويخضع أداء آليات المحاسبة الدولية لعلاقة القوة ولمصالح الدول الكبرى وهو من شأنه أن ينال من مصداقيّة هذه الآليات.

هذا ويزداد الأسف بسبب استقالة المثقّف العربي من واجب نجدة أهالي دارفور حيث كان من المفترض أن يتصدّر الحملة من أجل دعم كل الإجراءات الدولية الهادفة إلى حماية المدنيين بالإقليم ـ وخاصة منهم النساء والأطفال ـ وإحلال السلام، تمهيدا لإحداث الإصلاحات الديمقراطية، وفي مقدمتها مهمّة وضع حدّ لإفلات الجناة من العقاب وتفكيك آليات الحصانة التي وضعت لحمايتهم.

1 ـ الاتحاد الأوروبي يساهم هو الآخر في تمويل هذه القوة.

2 ـ كما تجاهلت تواجد القوى الأممية الحالي في جنوب السودان بمقتضى اتفاقية السلام التي أبرمت سنة 2005 والتي انهت حربا أهلية دامت أكثر من عقدين ـ وذهب ضحيتها قرابة المليون ونصف المليون من أبناء السودان إضافة إلى نحو أربعة ملايين من المشرّدين ـ وكان لذات السياسات الحكومية الضلع الأكبر في ذلك. مع التذكير بدعم الولايات المتحدة الكامل لنظام جعفر النميري الذي أشعل النار آنذاك بادعائه فرض أحكام الشريعة الإسلامية على كامل التراب السوداني.

3 ـ في نطاق اتفاقية السلام المبرمة بمدينة أبوجا النيجيرية في ايار (مايو) 2006 بين هذه الحكومة وقسم من المتمرّدين

4 ـ مثلما جاء على لسان نائب الرئيس السوداني يوم 3 ايلول (سبتمبر) 2006.

5 ـ طرأ تعديل مهم في الموقف المصري بعد ما أعلنت إدارة بوش عزمها الضغط على السودان بواسطة حكومات عربية صديقة لها، إذ صارت الخارجية المصرية تلحّ منذ أيام على ضرورة تفعيل القرار 1706.

* صحافي من تونس

النزوع الفرنكفوني الجديد لفرنسا

يحيى اليحياوي*

■ يكاد المرء يجزم بان مهد ما اضحى يسمى، منذ مدة طويلة بالفرنكفونية، انما القارة الافريقية بامتياز، اذا لم يكن بكل ربوعها الشاسعة، فعلى الاقل بجل الفضاءات الجغرافية التي استعمرتها فرنسا مباشرة، او ضمتها الى حدودها بالالحاق القسري، او مارست السيادة عليها من خلال الحماية او الاشراف او ما سوى ذلك.

والواقع ان مرحلة الستينات من القرن الماضي لم تستنبت دولا واقطارا «ذات سيادة كاملة»، الا لتدمجها مباشرة بعد ذلك بهياكل ومؤسسات تغيات منذ البدء (في طبيعتها كما في فلسفتها كما في الادوات) ابقاء الدول والاقطار اياها في فلك المستعمر القديم، الذي رحل عن القارة تحت ضغط مسوغات عديدة لعل احدها (واحدها فقط) «ضربات المقاومة الوطنية المناهضة لوجوده».

لم تأت الفرنكفونية (بافريقيا وبغيرها) من فراغ، بقدر ما اتت من روابط وعلائق وتحالفات تركتها فرنسا بعين المكان وخلقت لها سبل الامتداد اما عبر ما تركته خلفها من حلفاء، او من خلال ما تسنى لها تكوينه من نخب محلية ضمنت لها (لفرنسا اقصد) ذات الامتداد في الزمن والمكان.

تعود كلمة فرنكفونية الى نهاية القرن التاسع عشر عندما استخدمها (في العام 1880) الجغرافي الفرنسي «اونزيم وكلوس»، للتدليل على الفضاء الجغرافي الذي يتحدث اللغة الفرنسية، اي فضاء الاقوام والشعوب التي تنطق بهذه اللغة كليا او جزئيا وتعتمدها اداة تواصل وتخاطب فيما بين ابناء طينتها.

لكن الترجمة الفعلية للكلمة على ارض الواقع، لم تأت الا في اعقاب مرحلة «الاستقلالات الوطنية»، اي عندما اقترح الرؤساء سيهانوك وبورقيبة وسنغور تجميع الدول التي لها «نقط قرب» ثقافية ولغوية مع المستعمر القديم/الجديد، اعتبارا منهم للدور الذي بامكان فرنسا لعبه في تحول ذات الاقطار وانتقالها الى مرحلة التاسيس الذاتي، اي تاسيس الدولة وبناء الاقتصاد والمجتمع.

واذا كانت «وكالة التنمية الثقافية والتقنية» (المنشأة في العام 1970) قد انتظمت حول التعاون ذي الطابع التقني الخالص، البعيد عن حساسيات مرحلة الاستعمار او الحماية، فانها كانت الممهد الاساس لانعقاد اول قمة فرنسية/افريقية في العام 1973، لتاتي بعدها تباعا القناة الفرنكفونية العالمية ت.ف.5، (في العام 1984)، ثم بعد ذلك المجلس الاعلى للفرنكفونية «كملتقى للافكار» يناقش القضايا المشتركة بين فرنسا وهذه الدول، لتلتئم القمة الفرنكفونية (بعضوية كيبك الكندية) في العام 1986 بفرساي... ولتاخذ اللقاءات تدريجيا طابعا مؤسساتيا بانشاء منظمة ذات امانة عامة في العام 1997، تحولت (في العام 2005) الى «المنظمة الدولية للفرنكفونية» التي تضم خمسين دولة لغة ادارتها واعمالها واعلامها اللغة الفرنسية.

واذا بات من الثابت اليوم ان اللغة هي الخيط الجامع لهذه الدول، ومبرر انتظامها مجتمعة في هيئة «اقليمية» بهياكل قارة، فان الفرنكفونية تتعدى ذلك بكثير ليس فقط بجانب الرابط التاريخي الموضوعي القائم، ولكن ايضا بجهة المصالح الآنية والمستقبلية التي تعتبر المنظمة اياها اطارها ومصبها وحامي اواصرها فضلا عن كل هذا وذاك.

يقول الرئيس ميتران بهذه النقطة: «ان الفرنكفونية ليست هي اللغة الفرنسية وحسب...اذا لم نتوصل الى الاقتناع بان الانتماء الى العالم الفرنكفوني سياسيا واقتصاديا وثقافيا يمثل اضافة، فاننا سنكون قد اخفقنا في العمل الذي بداناه منذ عدة سنوات».

هو هنا لا يتجاوز فقط مقولة بورقيبة بان «الرابطة اللغوية التي تجمع بين مختلف الاقطار الافريقية امتن من روابط المناخ او الجغرافيا»، بل وايضا بديهية ان اللغة هي اكثر من اداة اتصال وتخاطب وتواصل، بل هي كذلك تعبير عن الهوية «المشتركة» وارتهان متبادل في الزمن بين المنتمين لهذا الفضاء او المتطلعين للانتماء.

الفرنكفونية لم تعد اذن تتحدد بالاحتكام الى الرابط اللغوي المتأتي من الارث التاريخي المباشر، بل وايضا بالقياس الى التطلع (التطلع الفرنسي تحديدا) الى بناء فضاء جغرافي ذي ابعاد متعددة لا يمثل العامل اللغوي الا رافدا من روافده الجامعة ليس الا.

ليس من الصدف في شيء ان تنزع منظمة الفرنكفونية الى القبول بعضوية دول اوروبا الشرقية والوسطى وتعقد باحداها (برومانيا في اواخر شهر ايلول ـ سبتمبر) قمة تشدد في بيانها على «الهوية السياسية للمنظمة»، على الرغم من تمحورها (القمة الحادية عشرة اعني) حول اشكالية تربوية وثقافية كاشكالية «التربية وتكنولوجيا الاعل